

تحليل قياسي لأثر الانضباط المالي على الإيرادات العامة في الجزائر

An Econometric Analysis of the Impact of Fiscal Discipline on Public Revenues in Algeria

إيمان بوعكاز

جامعة باتنة 1 – الجزائر

iman.bouakaz@univ-batna.dz

تاريخ النشر: 2026/05/31

تاريخ القبول: 2026/04/13

تاريخ الإستلام: 2025/11/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانضباط المالي على الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2025 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. وقد أظهرت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وهو ما أكدته نموذج تصحيح الخطأ حيث جاء معامل تصحيح الخطأ سالباً ومعنوياً بقيمة (-0.71)، مما يشير إلى تصحيح نحو 71% من الاختلالات قصيرة الأجل خلال فترة واحدة والعودة التدريجية نحو التوازن طويل الأجل. كما تبين أنه في الأجل القصير، كان للانضباط المالي أثر إيجابي ومعنوي على الإيرادات العامة، في حين كان لكل من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات وأسعار النفط أثر موجب. أما في الأجل الطويل، فقد استمر الأثر الإيجابي والمعنوي للانضباط المالي، مقابل أثر موجب ومعنوي لأسعار النفط، والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات. وتؤكد هذه النتائج على أهمية تعزيز الانضباط المالي وتنويع مصادر الإيرادات، إضافة إلى ضرورة التسيير الحذر لصندوق ضبط الإيرادات كأداة استباقية واستثنائية لتخفيف أثر تقلبات أسعار النفط، بما يضمن لتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: انضباط مالي، إيرادات عامة، عجز مالي، أسعار النفط، نموذج ARDL.

تصنيف JEL: H20، H62، E62.

Abstract:

This study aimed to analyze the impact of fiscal discipline on public revenues in Algeria during the period 1990–2025 using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The results of the bounds test revealed the existence of a long-run equilibrium relationship among the study variables, which was confirmed by the Error Correction Model (ECM), where the error correction term was negative and statistically significant (-0.71), indicating that approximately 71% of short-term deviations are corrected within one period, gradually restoring long-term equilibrium. In the short run, fiscal discipline had a positive and significant effect on public revenues, while both non-oil GDP and oil prices had a positive impact. In the long run, the positive and significant effect of fiscal discipline persisted, alongside positive and significant effects of oil prices and non-oil GDP. These findings highlight the importance of strengthening fiscal discipline and diversifying revenue sources, in addition to the careful management of the Revenue Regulation Fund (FRR) as a proactive and exceptional tool to mitigate the impact of oil price fluctuations, thereby ensuring long-term fiscal sustainability in Algeria.

Keywords: Fiscal Discipline, Public Revenues, Fiscal Deficit, Oil Prices, ARDL Model.

Jel Classification Codes: H20, H62, E62.

1. مقدمة:

تحليل قياسي لأثر الانضباط المالي على الإيرادات العامة في الجزائر

تعد المالية العامة من الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسات الاقتصادية للدول، لما لها من دور محوري في تجسيد مختلف أهداف السياسة العامة. وتبرز أهمية هذه المالية في قدرتها على تعبئة الموارد وتمويل النفقات العامة، بما يضمن تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق مختلف الأهداف العامة للدولة.

وانطلاقاً من الدور المحوري الذي تضطلع به المالية العامة في تعبئة الموارد وتمويل مختلف النفقات العامة، تعد الإيرادات العامة، بشقيها النفطى والجباثى العادى، المصدر الأساسى لتمويل ميزانية الدولة وتحقيق مختلف أهداف السياسة العامة. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية تحليل العلاقة الارتباطية بين ممارسات الانضباط المالى وأداء الإيرادات العامة، كون أنه يمثل الإطار التنظيمى الذى يحكم إدارة الموارد المالية للدولة، ويضمن كفاءة وفعالية عمليات الإنفاق والتحصيل.

وبالنظر إلى الطبيعة الريعية لبعض الاقتصاديات كالاقتصاد الجزائرى، وما يتسم به من قابلية عالية للتأثر بالتقلبات الهيكلية، لاسيما تلك المرتبطة بالتغيرات المستمرة في أسواق الطاقة العالمية، فإن استقرار الإيرادات العامة يواجه تحديات كبيرة، تنعكس بصورة مباشرة على توازنات المالية العامة. وعليه، يبرز الانضباط المالى كأحد المرتكزات الأساسية لترشيد الاعتماد على الإيرادات النفطية وتعزيز متانة القاعدة المالية الوطنية.

1.1. إشكالية الدراسة:

في ظل الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائرى على الإيرادات النفطية، وما يترتب عنه من هشاشة في استقرار الإيرادات العامة نتيجة التقلبات الهيكلية المرتبطة بأسواق الطاقة العالمية، تبرز الحاجة إلى تبني سياسات مالية رشيدة تضمن استدامة الموارد وتحقيق التوازنات المالية. وعليه، تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

ما هو أثر الانضباط المالى على أداء الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2025؟

2.1. فرضية الدراسة:

يؤثر الانضباط المالى تأثيراً إيجابياً على أداء الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2025، سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل.

3.1. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، تتمثل فيما يلي:
- قياس أثر الانضباط المالى (الممثل بالانخفاض في عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى) على أداء الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2025)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).
- تحليل طبيعة العلاقة بين الانضباط المالى والإيرادات العامة في الأجلين القصير والطويل، بهدف فهم ديناميكيات التأثير وآلية التكيف نحو التوازن طويل الأجل.

- توظيف أدلة قياسية كمية تدعم التحليل النظرى للعلاقة بين الانضباط المالى والإيرادات العامة في الجزائر.

4.1. أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب، يمكن تلخيصها فيما يلي:
- إبراز دور الانضباط المالى في تعزيز الاستقرار المالى وتحقيق استدامة الإيرادات العامة في الجزائر.
- تحليل إشكالية اتساع العجز المالى وانعكاساته على قدرة الدولة على تعبئة الموارد المالية.

-تسليط الضوء على حساسية الإيرادات العامة لتقلبات أسعار النفط في ظل اقتصاد ريعي، وإبراز ضرورة تنوع مصادر الدخل.
-تقديم نتائج قياسية وتقديم توصيات عملية من شأنها دعم صانعي القرار في تبني سياسات مالية أكثر انضباطا، وتعزيز كفاءة السياسة المالية، وتحقيق استدامة الموارد المالية وتقوية القاعدة المالية الوطنية.

5.1. الحدود المكانية والزمانية:

تقتصر هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين الانضباط المالي والإيرادات العامة في الجزائر، بوصفها نموذجا مهما للاقتصادات الريفية في منطقة شمال إفريقيا. وقد تم اختيار الجزائر نظرا لاعتمادها الكبير على عائدات المحروقات في تمويل الميزانية العامة، وما يترتب على ذلك من تحديات في تحقيق الاستدامة المالية وتنوع مصادر الدخل. أما بالنسبة للفترة الزمنية فتمتد من سنة 1990 إلى 2025، وهي مرحلة مهمة في مسار السياسات المالية الجزائرية، حيث شهدت تغيرات ملحوظة في أداء الإيرادات العامة نتيجة لتقلبات أسعار المحروقات. كما تتيح هذه الفترة إمكانية قياس أثر الانضباط المالي على الإيرادات العامة في ظل صدمات اقتصادية متفاوتة، مما يوفر إطارا مناسباً لدراسة العلاقة التوازنية بين المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.

6.1. منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج القياسي الكمي لقياس أثر الانضباط المالي على الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2025، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، ويتيح هذا المنهج تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الإيرادات العامة والمتغيرات المستقلة (العجز المالي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأسعار المحروقات)، فضلا عن دراسة التأثيرات قصيرة الأجل وتصحيح أي انحرافات عن التوازن.

7.1. الدراسات السابقة:

تندرج دراسة الانضباط والاستدامة المالية في الجزائر ضمن إطار أوسع وأشمل من الأدبيات النظرية والتطبيقية التي تناولت بشكل معمق قواعد السياسة المالية ودورها المحوري في ضبط السلوك المالي للحكومات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. وتعد دراسة Symansky & Kopits (1998) من المراجع التأسيسية في هذا المجال، إذ وضعت الأسس المفاهيمية لتصميم القواعد المالية، مؤكدة أن فعاليتها لا تتحقق بمجرد سنّها، وإنما باندماجها ضمن منظومة مؤسسية شاملة تتسم بالشفافية، وقابلية الرصد، والإنفاذ، والمصادقية

في السياق نفسه، جاءت دراسة Brändle & Elsener (2022) لتقييم التجربة الدولية الحديثة في تطبيق القواعد المالية، من خلال مراجعة شاملة للأدبيات ذات الصلة. وقد خلصت إلى أن أثر القواعد على الانضباط المالي يختلف باختلاف نوع القاعدة وجودة الإطار المؤسسي الداعم لها. وتبرز أهمية هذه النتائج عند إسقاطها على الجزائر، حيث تعتمد السياسة المالية بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، مما يجعل القواعد الصارمة أقل فاعلية في غياب المرونة والتكامل مع إصلاحات مؤسسية أعمق، خصوصا في فترات الصدمات الخارجية.

ويظهر دراسة النوريان (2021)، التي ركزت على حالة الأردن، أن نتائجها المتعلقة بعدم اتساق مؤشرات استدامة الدين العام تكتسي دلالة تحليلية مهمة للحالة الجزائرية. إذ تبرز أن استدامة الدين ليست حالة ثابتة، بل تعتمد على افتراضات تتعلق بالنمو وأسعار الفائدة وهيكل الإيرادات، وهو ما ينسجم مع واقع المالية العامة في الجزائر، حيث تتأثر مؤشرات الدين بشكل كبير بتقلبات الإيرادات النفطية، مما يجعل الاستدامة المالية عرضة للصدمات الخارجية.

تحليل قياسي لأثر الانضباط المالي على الإيرادات العامة في الجزائر

على المستوى التطبيقي المحلي، تناولت دراسة قروف والعمراري (2020) أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل، غير أن الدراسة كشفت في الوقت ذاته عن هشاشة هذه الاستدامة، إذ ارتبط تحسنها بفترات ارتفاع أسعار النفط أكثر من ارتباطه بإصلاحات هيكلية دائمة، مما يعكس الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري.

وتعزز هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة بن موسى وجبارة (2022) التي حلت فعالية السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، من خلال اختبار السببية لجرانجر بين الإيرادات والنفقات العامة. وقد أظهرت النتائج غياب علاقة سببية بين المتغيرين، مما يشير إلى أن قرارات الإنفاق تتخذ بمعزل عن اعتبارات التمويل، ويعكس ضعف التنسيق والانضباط في السياسة المالية. وتبرز هذه النتيجة محدودية القواعد المالية القائمة، وتلمح إلى أن الإشكال يتجاوز الجانب التقني ليشمل ثقافة الإنفاق والسياق المؤسسي والسياسي.

ومن منظور مقارن، قدمت أطروحة حرواش (2023) تحليلا معمقا لآليات الانضباط المالي في الجزائر مقارنة بعدد من الدول العربية. وأبرزت أن اعتماد الجزائر على أدوات مثل صندوق ضبط الموارد لم يكن كافيا لمعالجة العجز المزمن، بسبب ضعف التنوع الاقتصادي واستمرار الطابع الريعي للمالية العامة. وتؤكد الدراسة أن الاقتصادات الريعية، ومن بينها الجزائر، تعاني من محدودية فعالية آليات الانضباط التقليدية في ظل هيمنة العوامل الخارجية وتداخل القرار المالي مع الاعتبارات السياسية.

وفي اتجاه إصلاحي مؤسسي، اقترحت (Sari, Haouri & Hadi (2025 اعتماد ميزانية البرامج والأداء كبديل للميزانية التقليدية، معتبرة أن هذا التحول من شأنه تعزيز الانضباط المالي من خلال ربط الإنفاق بالنتائج المحققة. وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في الحالة الجزائرية، حيث يعد ضعف المساءلة وتركيز الميزانية على المدخلات من أبرز أسباب توسع الإنفاق العام وضعف كفاءته.

كما وفرت رسالة فرحان (2025) حول حالة العراق إطارا تفسيريا مهما لتحليل طبيعة الاقتصادات الريعية، حيث أشارت النتائج المتحصل عليها إلى تباين أثر القواعد المالية في هذا النوع من الاقتصادات. وأوضحت أيضا أن القواعد المالية العامة قد لا تكون ملائمة في بيئة تتسم بتقلب الإيرادات النفطية، مما يستدعي تصميم قواعد مالية مرنة وذكية تأخذ في الاعتبار خصوصية الاقتصاد الريعي، بما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق الاستدامة المالية.

تظهر مراجعة الدراسات السابقة أنه، وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد في الأدبيات الاقتصادية بقضايا السياسة المالية والاستدامة المالية، لا يزال التحليل القياسي يعاني من قصور في دراسة الأثر المباشر للانضباط المالي على الإيرادات العامة، لا سيما في الاقتصادات الريعية. فقد ركزت معظم الدراسات على العجز المالي أو الدين العام وربطهما بالأداء الاقتصادي الكلي، دون اعتماد الإيرادات العامة كمتغير تابع رئيسي يعكس قدرة الدولة على تعبئة مواردها المالية. كما تم تناول الانضباط المالي في كثير من الأعمال بصورة غير مباشرة، دون قياسه صراحة ضمن نماذج قياسية ديناميكية تسمح بتقدير أثره في الأجلين القصير والطويل، فضلا عن محدودية إدماج العوامل الخارجية، ولا سيما تقلبات أسعار النفط، ضمن إطار تحليلي موحد. وانطلاقا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم معالجة كمية تطبيقية لهذه العلاقة في الاقتصاد الجزائري وتقديم إضافة علمية للأدبيات الاقتصادية ذات الصلة بالانضباط المالي في الاقتصادات الريعية.

2. النمذجة القياسية:

أثبتت النماذج القياسية فعاليتها في دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما مع تزايد تعقد المشكلات الاقتصادية عبر الزمن. إذ تعتمد معظم الدراسات الحديثة على استخدام الأدوات الإحصائية والقياسية لقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، بهدف التوصل إلى نتائج دقيقة تمكن من تحليل اتجاه الظواهر الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل، فضلا عن دعم عملية اتخاذ القرار الاقتصادي الرشيد.

وانطلاقا من هذا السياق، تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس أثر الانضباط المالي على الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2025. ويعد هذا النموذج من أكثر النماذج القياسية ملاءمة لطبيعة بيانات السلاسل الزمنية، لكونه يسمح بتقدير العلاقات الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل في آن واحد، إضافة إلى قدرته على التعامل مع المتغيرات التي تختلف درجات تكاملها بين المستوى والفرق الأول.

1.2. توصيف متغيرات النموذج:

لغايات التحليل القياسي، تم تحديد مجموعة من المتغيرات التي تشمل المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إلى جانب المتغيرات الضابطة، بما يتوافق مع أهداف الدراسة والإطار النظري المعتمد.

تعتبر الإيرادات العامة (REV) المتغير التابع الذي يقيس قدرة الدولة على تعبئة الموارد المالية، في حين يمثل العجز المالي (DEF) لمتغير المستقل الرئيسي، ويعتبر مؤشرا على مستوى الانضباط المالي للحكومة.

وتشمل المتغيرات الضابطة كل من:

- الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات (Gdp_non_oil)، تم اعتماده لقياس النشاط الاقتصادي الحقيقي خارج قطاع المحروقات، بهدف ضمان اتساق العلاقة بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي، مع الاحتفاظ بأسعار النفط كمتغير خارجي لتوضيح تأثير الربع البترولي على المالية العامة.

- أسعار النفط (OIL): الذي يمثل تأثير قطاع المحروقات على المالية العامة.

ويوضح الجدول الموالي ملخصا تعريفيا لهذه المتغيرات وطرق قياسها، إضافة إلى مصادر البيانات المعتمدة.

جدول رقم 1: تعريف متغيرات الدراسة

المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير	التعريف / ملاحظات	طريقة القياس	المصدر
---------	-------------	-------------	-------------------	--------------	--------

تحليل قياسي لأثر الانضباط المالي على الإيرادات العامة في الجزائر

الإيرادات العامة	REV	تابع	يقيس قدرة الدولة على تعبئة الموارد المالية*	نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	- الديوان الوطني للإحصائيات - البنك الدولي (World Bank)
العجز المالي	DEF	مستقل	يعكس مستوى الانضباط المالي للحكومة*	نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	- الديوان الوطني للإحصائيات صندوق النقد الدولي (IMF Outlook Database)
الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات	Gdp_non_oil	ضابط	يعكس حجم النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتأثيره على الإيرادات العامة بعيدا عن تقلبات أسعار المحروقات*	يتم تحديد الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات من خلال تعديل إجمالي الناتج المحلي السنوي بالدولار الأمريكي بإزالة تأثير نسبة المحروقات من الناتج الإجمالي (بملايير الدولارات)	- الديوان الوطني للإحصائيات - البنك الدولي (World Bank)
أسعار النفط	Oil	ضابط	يمثل تأثير قطاع المحروقات على المالية العامة	متوسط السعر السنوي لبرميل النفط (بالدولار)	البنك الدولي (World Bank)

*- إحصائيات سنة 2025 مستندة إلى تقديرات أولية

المصدر: من اعداد الباحثة

2.2. الطريقة والأدوات:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الانضباط المالي على الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2025 ولتحقيق أهداف الدراسة، تم توظيف المنهج القياسي باستخدام برنامج EViews 13، من خلال تقدير نموذج خطي يتلاءم مع طبيعة البيانات، كما تم اختيار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)، لقدرته على التعامل مع المتغيرات ذات درجات التكامل المختلفة، فضلا عن فعاليته في تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل. وتنطلق عملية التقدير من صياغة النموذج القياسي استنادا إلى الإطار النظري والفرضيات المستخلصة من الأدبيات الاقتصادية، بهدف تحديد العلاقة الرياضية التي تربط بين الانضباط المالي والإيرادات العامة. وقبل الشروع في التقدير القياسي، تم إجراء اختبار خصائص السلاسل الزمنية من حيث الاستقرار، بما يسمح باختيار النموذج الأمثل وضمان سلامة النتائج المتحصل عليها.

3.2. تقدير نموذج الدراسة والاختبارات التشخيصية

اعتمدت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وتم اشتقاق المعادلة الخاصة بالإيرادات العامة (REV) على النحو الآتي:

$$REV = f(DEF, Gdp_non_oil, OIL) \quad t=1990-2025$$

وبالتالي، فإن معادلة النموذج المقترح في صورتها الصريحة وفي الشكل الخطي تكون على الصورة التالية :

$$\Delta REV_t = B_0 + \sum B_1 \Delta REV_{t-1} + \sum B_2 \Delta DEF_{t-1} + \sum B_3 \Delta GDP_{t-1} + \sum B_4 \Delta Oil_{t-1} + \alpha_1 \Delta REV_{t-1} + \alpha_2 \Delta DEF_{t-1} + \alpha_3 \Delta GDP_{t-1} + \alpha_4 \Delta OIL_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

Δ : يشير إلى الفروقات من الدرجة الأولى.

Pq: تمثل الحد الأعلى لفترات الابطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج.

B_1, B_2, B_3, B_4 : تمثل معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: تمثل معاملات العلاقة طويلة الأجل .

✓ REV: الإيرادات العامة؛

✓ DEF: العجز المالي (مستقل)؛

✓ Gdp _non _ oil : الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات (ضابط).

✓ OIL: أسعار النفط (ضابط).

1.3.2. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

يعتمد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية على التحقق من وجود جذر الوحدة من عدمه، إذ إن وجود جذر وحدة يعني عدم استقرارية السلسلة الزمنية، الأمر الذي قد يؤدي إلى نتائج انحدار زائفة ويشكل مشكلة منهجية في التحليل القياسي. ولغرض التحقق من سكون السلاسل الزمنية، تستخدم عدة اختبارات إحصائية، من أبرزها اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF). وفي هذه الدراسة، تم اختبار السلاسل الزمنية عند مستويات مختلفة من الإبطاء الزمني لتحديد درجة استقراريتهما (مازري & كمال الدين، 2021)، وذلك بالاعتماد على برنامج EViews 13، ونتائج الاختبار تظهر كما يبينه الجدول الموالي:

جدول 2: نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

المتغيرات Variable	عند المستوى Level				First Deference الأول				درجة التكامل
	الخصائص	t-Statistic	نتيجة السكون	القيم الحرجة	الخصائص	t-Statistic	نتيجة السكون	القيم الحرجة	
REV	Trend and Intercep	-2.27 0.43	غير ساكن	عند مستوى 5%	Trend and Intercep	-7.47 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	I(1)
	Intercept	-2.29 0.17	غير ساكن	عند مستوى 5%	Intercept	-7.42 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	
	None	-0.45 0.51	غير ساكن	عند مستوى 5%	None	-7.52 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	
Dfc	Trend and Intercep	-2.72 0.23	غير ساكن	عند مستوى 5%	Trend and Intercep	-6.89 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	I(1)
	Intercept	-2.15 0.22	غير ساكن	عند مستوى 5%	Intercept	-6.97 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	
	None	-1.98 0.04	غير ساكن	عند مستوى 5%	None	-7.02 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	
Gdp_non _ oil	Trend and Intercep	-2.00 0.57	غير ساكن	عند مستوى 5%	Trend and Intercep	-5.40 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	I(1)
	Intercept	1.00 0.99	غير ساكن	عند مستوى 5%	Intercept	-5.15 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	
	None	2.51 0.99	غير ساكن	عند مستوى 5%	None	4.49 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	
OIL	Trend and Intercep	-2.12 0.51	غير ساكن	عند مستوى 5%	Trend and Intercep	-5.37 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	I(1)
	Intercept	-1.63 0.45	غير ساكن	عند مستوى 5%	Intercept	-5.44 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	
	None	-0.40	غير ساكن	عند مستوى 5%	None	-5.48 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

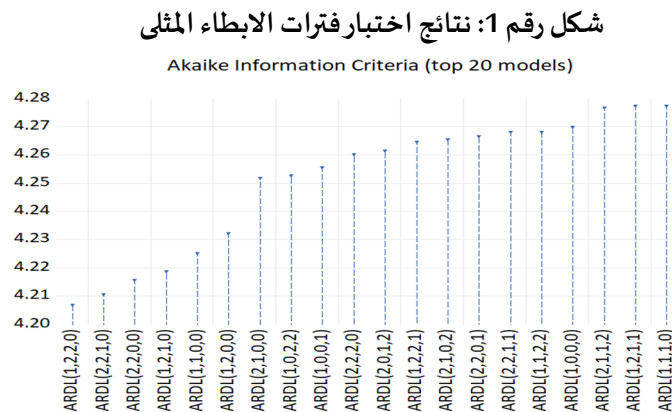
تشير نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) إلى عدم استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى، حيث لم يتم رفض فرضية عدم القائلة بوجود جذر وحدة. غير أنه بعد أخذ الفرق الأول، أصبحت جميع المتغيرات ساكنة عند مستوى معنوية 1% و5%. مما يعني رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي فإن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (Shrestha, I(1), 2005).

تحليل قياسي لأثر الانضباط المالي على الإيرادات العامة في الجزائر

بما أن متغيرات الدراسة تتميز بالسكون عند الدرجة (1) سيتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وهذا لتحقيق الشرط المتمثل في استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى أو عند الفرق الأول (حالة دراستنا هذه) أو عند المستوى و الفرق الأول معا.

2.3.2. اختبار فترات الابطاء المثلى:

اعتمادا على اختبار AIC تم تحديد فترات التباطؤ، تبين أن النموذج (1.2.2.0) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

3.3.2. اختبار الحدود للتكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bounds test):

يبين الجدول الموالي نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test) وتشير النتائج أن القيمة المحسوبة لـ F-statistic ($F=43,78$) أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ويدل ذلك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سلسلة المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة. ومن أجل اختبار امكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات سيتم اجراء اختبار bounds test كما يوضح الجدول الموالي.

جدول رقم 3: اختبار Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	7.438865	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	34	10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
Finite Sample: n=30				
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

4.3.2. تقدير معلمات نموذج الدراسة:

بعد تحديد درجة التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، يتم تقدير النموذج وفقا لما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 4: تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
REV(-1)	0.287145	0.185064	1.551598	0.1333
DFC	0.580849	0.089039	6.523554	0.0000
DFC(-1)	-0.230731	0.149875	-1.539487	0.1362
DFC(-2)	0.095329	0.070404	1.354028	0.1878
NONOILGDP	-0.049528	0.036603	-1.353104	0.1881
NONOILGDP(-1)	0.096300	0.041030	2.347081	0.0271
NONOILGDP(-2)	-0.062991	0.032512	-1.937460	0.0641
OIL	0.078120	0.029006	2.693242	0.0125
C	20.27827	5.061518	4.006362	0.0005
R-squared	0.908955	Mean dependent var		31.00974
Adjusted R-squared	0.879821	S.D. dependent var		5.118372
S.E. of regression	1.774377	Akaike info criterion		4.206703
Sum squared resid	78.71034	Schwarz criterion		4.610739
Log likelihood	-62.51395	Hannan-Quinn criter.		4.344491
F-statistic	31.19884	Durbin-Watson stat		1.595705
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

تشير قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.908$) إلى أن نحو 90.8% من التغيرات في الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة في النموذج، والمتمثلة في العجز المالي (DEF) والناتج المحلي الإجمالي من غير النفط، وأسعار النفط إضافة إلى القيم المتأخرة للمتغير التابع. ويعكس هذا الارتفاع في قيمة معامل التحديد قدرة تفسيرية عالية للنموذج وملاءمته الجيدة لبيانات الدراسة، كما تبلغ قيمة معامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted } R^2 = 0.8798$)، وهي قيمة مرتفعة نسبيا مما يدل على أن النموذج يحتفظ بقوته التفسيرية حتى بعد الأخذ في الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة وفترات الإبطاء المضمنة في النموذج. ويشير الفرق المحدود بين معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل إلى عدم وجود مبالغة في إدخال المتغيرات، ويؤكد أن المتغيرات المختارة تسهم فعليا في تفسير سلوك الإيرادات العامة.

كما تظهر قيمة إحصائية فيشر ($F\text{-statistic} = 31.19$) إلى معنوية النموذج ككل، حيث بلغت القيمة الاحتمالية المصاحبة لها $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.000$ ، وهي أقل من مستوى المعنوية الإحصائية 5%. وبناء عليه، يتم رفض فرضية عدم القائلة بعدم معنوية النموذج، وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود تأثير معنوي مشترك للمتغيرات المستقلة، إضافة إلى القيم المتأخرة للمتغير التابع، على الإيرادات العامة (REV) خلال فترة الدراسة.

3. اختبار جودة صلاحية النموذج:

تحليل قياسي لأثر الانضباط المالي على الإيرادات العامة في الجزائر

يقتضي اعتماد النموذج (1.2.2.0) من نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) في تحليل الآثار قصيرة وطويلة الأجل، التحقق المسبق من مدى كفاءته وجودته، وذلك عبر إخضاعه لسلسلة من الاختبارات التشخيصية والقياسية التي تكفل سلامة التقدير وصحة الاستدلال الإحصائي

1.3. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

يشير هذا الاختبار، استنادا إلى معطيات الجدول، إلى خلو النموذج القياسي من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة الاحتمال الإحصائي (Prob. Chi-square) نحو 0.6، وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، وبناء عليه لا يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي في البواقي، مما يدل على سلامة النموذج القياسي وصلاحيته للتحليل والاستدلال الإحصائي.

جدول رقم 5: اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.085332	Prob. F(8,25)	0.4049
Obs*R-squared	8.764462	Prob. Chi-Square(8)	0.3626
Scaled explained SS	8.579458	Prob. Chi-Square(8)	0.3790

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

2.3. اختبار مشكلة اختلاف التباين

أثبتت نتائج هذا الاختبار أن قيمة Prob chi – Square الخاصة بهذا الاختبار قد بلغت 49.0 وهي أكبر من 0.05 وعليه يمكن قبول فرضية العدم التي تشير إلى تجانس البواقي وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول رقم 6: اختبار مشكلة اختلاف التباين

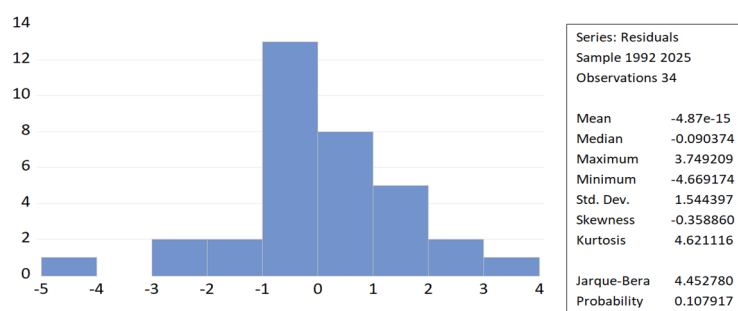
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.447585	Prob. F(1,31)	0.5084
Obs*R-squared	0.469680	Prob. Chi-Square(1)	0.4931

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

3.3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- Normality Test

من خلال نتائج هذا الاختبار نلاحظ أن قيمة Prob Jarque–Bera = 0.10 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي عدم رفض فرضية العدم التي تشير إلى خلو البواقي من مشكلة التوزيع الطبيعي، أي أنها موزعة توزيعا طبيعيا.

شكل رقم 2: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

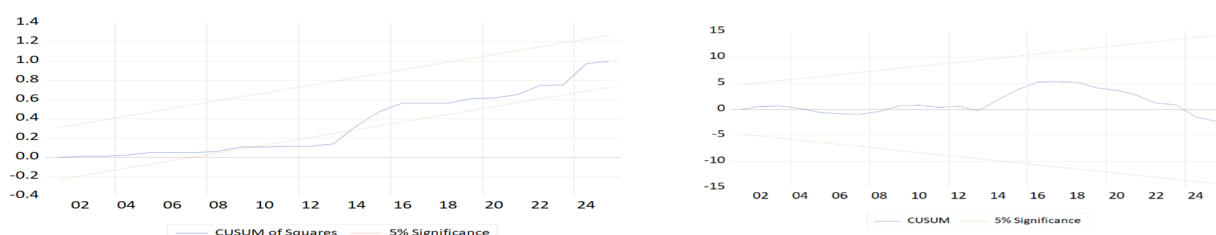


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 13

4. اختبار الاستقرار الهيكلي (Stability test):

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و SQUARES OF CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وعليه سيتم تطبيق اختبارات CUSUM و CUSUMSQ التي اقترحها كل من (Dublin & Brown (1975) للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية، كما يوضح الشكل التالي:

شكل رقم 3: نتائج اختبار الاستقرار



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 13

يتضح من خلال الشكل المرفق أن منحنى اختباري CUSUM و CUSUM of Squares بقيا داخل حدود الثقة عند مستوى معنوية 5% طوال فترة الدراسة. ويشير ذلك إلى استقرار المعاملات الهيكلية للنموذج وعدم وجود تغيرات هيكلية مؤثرة في العلاقات بين المتغيرات. كما يعكس هذا الاستقرار ثبات تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع عبر الزمن. وتؤكد النتائج أيضا عدم وجود تقلبات حادة أو شذوذات كبيرة في بواقي النموذج. وعليه، يمكن الحكم أن النموذج يتمتع بدرجة عالية من الموثوقية القياسية. كما أن النتائج المستخلصة منه قابلة للاعتماد في التحليل الاقتصادي وفي استخلاص الاستنتاجات المتعلقة بموضوع الدراسة.

5. تقدير العلاقة قصيرة الأجل والطويلة ونموذج تصحيح الخطأ:

1.5. تقدير العلاقة قصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ:

يتم تقدير العلاقة قصيرة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المشتق من نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، حيث تعرض متغيرات الدراسة بصيغة فروقها من الدرجة الأولى، ويدرج حد تصحيح الخطأ متأخرا بفترة زمنية واحدة بوصفه متغيرا تفسيريا. ويعكس معامل تصحيح الخطأ سرعة تصحيح الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير والعودة نحو التوازن في الأجل الطويل، إذ تشير الإشارة السالبة والمعنوية الإحصائية لمعامل تصحيح الخطأ (عند مستوى دلالة أقل من

تحليل قياسي لأثر الانضباط المالي على الإيرادات العامة في الجزائر

0.05) إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. كما تمثل القيمة المطلقة لمعامل تصحيح الخطأ نسبة سرعة التكيف نحو حالة التوازن. وتعرض نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل في الجدول التالي.

جدول رقم 7: تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEF)	-0.580849	0.067218	-8.641221	0.0000
D(DEF(-1))	-0.095329	0.062739	-1.519451	0.1412
D(NONOILGDP)	0.049527	0.024105	2.054664	0.0505
D(NONOILGDP(-1))	0.062991	0.022680	2.777329	0.0102
CointEq(-1)*	-0.712855	0.140492	-5.073994	0.0000
R-squared	0.846482	Mean dependent var	-0.150853	
Adjusted R-squared	0.825307	S.D. dependent var	3.941661	
S.E. of regression	1.647468	Akaike info criterion	3.971409	
Sum squared resid	78.71034	Schwarz criterion	4.195874	
Log likelihood	-62.51395	Hannan-Quinn criter.	4.047958	
Durbin-Watson stat	1.595705			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

يوضح الجدول ما يلي:

- تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) إلى أن معامل تصحيح الخطأ $Cointeq(-1)$ جاء سالبا ومعنويا إحصائيا، حيث بلغت قيمته (-0.71)، وهو ما يعكس وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. وتدل الإشارة السالبة لمعامل تصحيح الخطأ على أن النظام الاقتصادي يتجه نحو استعادة التوازن في الأجل الطويل بعد حدوث أي صدمة قصيرة الأجل. كما تشير قيمة المعامل إلى أن نحو 71 % من الانحراف عن التوازن في الأجل القصير يتم تصحيحه خلال فترة واحدة، في حين يتم تصحيح الجزء المتبقي تدريجيا في الفترات اللاحقة. وبناء على ذلك، تؤكد هذه النتائج وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، إلى جانب فاعلية آلية التعديل التي تربط بين العلاقات قصيرة الأجل ومسار التوازن طويل الأجل.

- تشير نتائج التقدير إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين العجز المالي والإيرادات العامة في الأجل القصير، بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث إن زيادة نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة بنسبة 0.58% في الفترة (t) وبنسبة 0.09% في الفترة (t-1). ويعكس هذا الأثر السلبي أن اتساع العجز المالي قد يحد من كفاءة التحصيل الضريبي ويزيد من الضغوط على المالية العامة، فضلا عن تعزيز الاعتماد على مصادر تمويل غير مستدامة، الأمر الذي قد يضعف قدرة الحكومة على تعبئة الموارد العامة في الأجل القصير. وتؤكد هذه النتيجة أن العجز المالي يمثل عاملا مقيدا لنمو الإيرادات العامة مما يبرز أهمية تبني سياسات مالية منضبطة تهدف إلى تقليص العجز وتعزيز الاستقرار المالي، بما يدعم استدامة الإيرادات العامة.

- تظهر نتائج التقدير إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات والإيرادات العامة في الأجل القصير، بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة بنسبة 0.04% في الفترة (t). ويعكس هذا الأثر الإيجابي أن تحسن مستوى النشاط الاقتصادي يساهم في توسيع القاعدة الضريبية وزيادة حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فضلا عن تعزيز أرباح الشركات ومستويات الاستهلاك،

مما ينعكس إيجاباً على الإيرادات العامة. كما تشير هذه النتيجة إلى وجود كفاءة نسبية في آلية تحويل النمو الاقتصادي إلى موارد مالية عامة في الأجل القصير، وتؤكد أهمية السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام في دعم الإيرادات العامة وتحقيق الاستقرار المالي.

2.5. دراسة العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة:

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل ينبغي الحصول على معلمات الأجل الطويل وفقاً لما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 8: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL	0.109588	0.031328	3.498069	0.0018
DEF	-0.624878	0.139959	-4.464709	0.0001
NONOILGDP	0.022752	0.011395	4.978483	0.0000
C	28.44657	1.113989	25.53577	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- تشير نتائج الدراسة إلى علاقة عكسية ومعنوية بين العجز المالي والإيرادات العامة على المدى الطويل، حيث يؤدي ارتفاع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% إلى انخفاض الإيرادات العامة بنسبة 0,62%. ويعكس هذا تأثير العجز الهيكلي على قدرة الدولة في تعبئة الموارد، وتآكل القاعدة الضريبية، وارتفاع أعباء الدين العام، إلى جانب تقليل ثقة المستثمرين وكفاءة السياسات المالية.

ويبرز صندوق ضبط الإيرادات كأداة استباقية لتخفيف أثر تقلبات أسعار النفط، من خلال تمويل العجز المؤقت وتعزيز استقرار الميزانية، لكنه لا يعالج الاعتماد الهيكلي على الموارد النفطية، مما يؤكد أهمية تبني سياسات مالية شاملة تهدف إلى خفض العجز وتنويع مصادر الدخل لضمان استدامة الإيرادات العامة.

- تظهر نتائج التقدير وجود علاقة موجبة ومعنوية بين أسعار النفط والإيرادات العامة في الأجل الطويل، بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، إذ أن زيادة أسعار النفط بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة بنسبة 0,10%. ويعكس هذا الأثر الإيجابي الدور المحوري لعائدات النفط في تعزيز الموارد المالية على المدى الطويل، كما يساهم في تحسين الميزان المالي وتقليص الضغوط على الميزانية العامة. إضافة إلى ذلك، يتيح تحسن الإيرادات النفطية للحكومة توسيع قاعدة الإنفاق والاستثمار العام، مما يدعم الإيرادات غير النفطية بصورة غير مباشرة.

وفي هذا السياق، يساهم صندوق ضبط الإيرادات في استقرار المالية العامة من خلال امتصاص الصدمات الناتجة عن تفاوت أسعار النفط وتمويل العجز المؤقت عند انخفاض العائدات النفطية، مما يقلل تأثير التقلبات على الميزانية العامة. ومع ذلك، يظل الاعتماد الهيكلي على الموارد النفطية قائماً، مما يؤكد أهمية إدارة العائدات النفطية بكفاءة وتنويع مصادر الدخل لضمان استدامة المالية العامة على المدى الطويل.

تحليل قياسي لأثر الانضباط المالي على الإيرادات العامة في الجزائر

- تشير نتائج التقدير إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائياً بين الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات والإيرادات العامة في الجزائر على المدى الطويل، حيث تبين أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة بنسبة 0.02%. ويعكس هذا التطور توافق النتائج مع النظرية الاقتصادية، إذ أن تحسن مستوى النشاط الاقتصادي يؤدي إلى توسيع القاعدة الضريبية وزيادة حجم المعاملات الاقتصادية الخاضعة للضرائب والرسوم، كما يساهم ارتفاع دخول الأفراد وأرباح المؤسسات وزيادة الإنتاج والاستهلاك في تعزيز الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة. إضافة إلى ذلك، فإن النمو الاقتصادي المستدام يمكن الدولة من تنويع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على الموارد الظرفية، مما يعزز الاستقرار المالي على المدى الطويل. وتؤكد هذه النتيجة أن السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي تمثل أداة فعالة لتعزيز الإيرادات العامة وتحقيق الاستدامة المالية.

6. خاتمة:

يعد الانضباط المالي أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز استدامة الإيرادات العامة، لماله من دور محوري في ترشيد الإنفاق العام، والحد من الاختلالات المالية، وتحسين كفاءة إدارة الموارد العامة. وتؤكد النظرية الاقتصادية أن تفاقم العجز المالي يؤدي إلى إضعاف القدرة التحصيلية للدولة، سواء من خلال زيادة أعباء الدين العام أو عبر تقليص الحيز المالي متاح لدعم النشاط الاقتصادي المنتج.

خلصت دراسة قياس وتحليل أثر الانضباط المالي على الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2025، اعتماداً على منهج قياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، مع اختلاف التأثيرات بين الأجلين القصير والطويل، كما أكدت النتائج سلامة النموذج القياسي من حيث المعنوية الإحصائية والقدرة التفسيرية، بما يعزز موثوقية الاستنتاجات المتوصل إليها.

وعلى ضوء هذه النتائج تم قبول فرضية الدراسة الأساسية: حيث أثر الانضباط المالي (الممثل بالانخفاض في العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي) إيجاباً على الإيرادات العامة في كلا الأجلين القصير والطويل، وكان هذا الأثر ذا دلالة إحصائية، مما يعني أن سياسات تعزيز الانضباط المالي تساهم بشكل فعلي في تحسين تعبئة الموارد المالية للدولة.

كما كشفت النتائج التفصيلية للدراسة عن النتائج التالية:

- استمرار الهيمنة الريعية: يظهر تحليل النتائج أن الإيرادات العامة لا تزال تعتمد بشكل كبير على أسعار النفط، مما يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري. هذا الاعتماد الخارجي يجعل المالية العامة عرضة للتقلبات العالمية، ويضعف قدرة الدولة على التخطيط المالي المستدام. التحليل النقدي يشير إلى أن سياسات الانضباط المالي وحدها لن تكون كافية لتحقيق الاستقرار طويل الأجل، إذ يبقى التحدي الأساسي في تقليل الهيمنة الريعية عبر تنويع مصادر الإيرادات، وتحسين كفاءة تحصيل الضرائب، مما يضمن قدرة الحكومة على تمويل نفقاتها دون الاعتماد المفرط على النفط.

- فجوة التحويل الهيكلي: رغم تحقيق نمو اقتصادي إيجابي، فإن الدراسة تبين أن هذا النمو لم يتحول بشكل فعال إلى زيادة مستدامة في الإيرادات العامة على المدى الطويل. يشير هذا إلى ضعف النظام الضريبي الحالي، الذي لا يسمح بتعبئة الموارد

الناجمة عن النشاط الاقتصادي غير النفطي بشكل فعال. وبالتالي لابد من إصلاح النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية، لضمان أن يكون النمو محركاً حقيقياً ومستداماً للمالية العامة.

- رغم تأكيد الدراسة على جدوى سياسات الانضباط المالي في تحسين الإيرادات والحد من العجز في الأجل القصير، إلا أن فعاليتها على المدى الطويل مرتبطة بشكل وثيق بالمعالجة الهيكلية للاقتصاد، إذ أن الاستدامة المالية تعتمد على دمج الانضباط المالي مع إصلاحات ضرورية، مثل تنوع مصادر الإيرادات، تحسين تحصيل الضرائب، وإدارة العائدات النفطية بكفاءة. وفي هذا السياق، يلعب صندوق ضبط الإيرادات دوراً داعماً من خلال تمويل العجز المؤقت الناتج عن انخفاض الإيرادات النفطية، ما يخفف من أثر الصدمات قصيرة الأجل، لكنه لا يعالج الاعتماد الريعي البنيوي، مما يؤكد أن الإصلاحات الهيكلية ضرورية لتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل.

وانطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة تبني سياسات مالية أكثر انضباطاً تستهدف تقليص العجز المالي على المدى المتوسط والطويل، نظراً للأثر السلبي والمعنوي الذي أثبتته الدراسة للعجز على الإيرادات العامة في كلا الأجلين، بما يعزز الاستدامة المالية ويوسع الحيز المتاح للسياسات التنموية.
- تحسين كفاءة النظام الضريبي من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وتقليص الإعفاءات غير المبررة، وتحسين آليات التحصيل، لضمان تحويل النمو الاقتصادي إلى إيرادات عامة فعلية وسد فجوة التحويل الهيكلي التي كشفت عنها النتائج في الأجل الطويل.
- ضرورة تبني سياسات رشيدة لإدارة عائدات النفط، تعزيز صندوق ضبط الإيرادات، واستخدام الفوائض النفطية لدعم الاستثمارات المنتجة في القطاعات غير النفطية بدلاً من تمويل الإنفاق الجاري، مما يعزز عملية التنوع الاقتصادي.
- إدماج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد المنظم تدريجياً، لما لذلك من دور مهم في توسيع الوعاء الضريبي وزيادة الإيرادات العامة، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات وتقديم حوافز للانتقال إلى القطاع النظامي، بما يدعم عدالة النظام الضريبي.

7. قائمة المراجع:

- Ismail Sari, Abdelkader Haouari, و Sadek Hadi. (2025, 1 1). Adopting program and performance budgeting as an alternative to the traditional budget: A Strategic Vision for Fiscal Discipline and Deficit Reduction in the Algerian Budget (Canada's Experience as a Model). *Journal of Contemporary Business and Economic Studies*.
- Brändle, T., & Elsener, M. (2024). Do fiscal rules matter? A survey of recent evidence. *Swiss Journal of Economics and Statistics*, 160. doi:10.1186/s41937-024-00128-z
- George Kopits, Steven A. Symansky. (1998). *Fiscal Policy Rules*. (المجلد 1998). International Monetary Fund, المحرر, doi:https://doi.org/10.5089/9781557757043.084
- K Shrestha. (2005) ARDL modelling approach to testing the financial liberalization hypothesis). University of Wollongong المحرر, *Economics Working Paper Series*.

- M. B & ,Chowdhury, K Shrestha .(2005) .ARDL modelling approach to testing the financial liberalization hypothesis. University of Wollongong المحرر ، *Economics Working Paper Series*.
- Brown, R. L. (1975). Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships Over Time. *ournal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological)*, 37(2), 372, 149–192.
- ثامر علي النويران. (2021, 24 06). تحليل استدامة الدين العام في الأردن للفترة من 2000-2020. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، 17 (2). تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/158287>
- حرواش، ز. (2023). آليات الانضباط المالي ودورها في معالجة العجز الموازي : دراسة لحالة الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية . *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه*. الجلفة: جامعة زيان عاشور. تم الاسترداد من <http://dspace.univ-djelfa.dz:8080/xmlui/handle/123456789/5667?locale-attribute=ar>
- حسان بن موسى، و مراد جبارة. (2022, 3 31). فعالية السياسة المالية بين الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000/2020-. *أبحاث إقتصادية معاصرة*، 5(1)، 227-208. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/184331>
- عبد الحفيظ مازري، و أبا سفيان كمال الدين. (2021, 12 10). تحليل انعكاسات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1991-2021. *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال*، 4(2)، 106-126.
- محمد كريم قروف، و سليم العمراوي. (2020, 29 10). قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990/2018). *مجاميع المعرفة*. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/132926>
- معد صالح فرحان. (2025). قياس وتحليل سياسة الانضباط المالي في تعظيم الموارد الحكومية في العراق للمدة (2004-2019). *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد*. العراق: جامعة تكريت.
- Statista. (n.d.). *Statista – The statistics portal*. Retrieved December 1, 2025, from <https://www.statista.com>
- International Monetary Fund. (n.d.). *World Economic Outlook (WEO) database*. Retrieved December 1, 2025, from <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database>
- World Bank. (n.d.). *World Bank data*. Retrieved December 1, 2025, from <https://data.worldbank.org>